ــــــــة نظمتها «الميثاق»:

ـــــحقيقة!!

هذا هدر.. فقد جاؤوا في فترة قبل العيد وأغلقوا مدرسة ..جاءوا واغلقوا ادارة الامن وحماة الامن داخله وقال لهم والله ما افكها وافتحها إلا لما تطلقوا ابني وأخي من سجن الحوطة في لحج وخضعوا له واطلقوه ايش بعد هذا من الاهمال.. يا اخي «قيراط من الأمن ولا كيله من المروة» ولا تصلح مروة او تسامح مع مثل هذه الأمور.

- النائب زيد طه

في الحقيقة نحن بدأنا نتكلم حول ما يدور الان وما هي المعالجات لماذا لا نتكلم عن معالجة سياسية عن وضع حالي ونتلكم عن دور السلطة لمعالجة الوضع الحالي وما الضمان لاتخاذ الاجراءات الصارمة ضد مخالفي النظام والقانون.. الاخوة اعطوا امثلة بسيطة وربما اننا اغفلنا مسألة الاستثمار الذي هو أساس ويستوعب اكثر الخريجين والأيادي العاملة واريد ان اقول اننا لا نقدر على اتخاذ إجراء إذا لم نشرع قانون يحمي الجندي الذي يحمي وينفذ القانون.. ففي لحج مثلاً عندما تكلم الجندي لا يتكلم معك لأنه محرج ولا يستطيع ان يعمل شيئاً وكذلك بدون أمان لايوجد قانون يحميه اذا قتل او اقترف أي شيء بالعكس يسلمونه إذا فعل.. لهذا نحن بحاجة الى قانون يحمي الجندي فعندما ترسله السلطة لعمل شيء يخرج ورأسه في السماء لكن عندما يذهب ويطلق طلقة في الفضاء يمسي في السجن وهناك جنود مسجونين منذ أشهر بسبب هذه المشاكل ولهذا يجب ان نوجد الضمان لحماية الجندي هذا الذي ينفذ الامر القهري والامر العادي وحتى لو عالجنا الشخص الذي يصاب والجندي غير محمي فلا امل وعندما نحمي الجندي ونوجد مشروع يحميه ستكون معنا قوة ضاربة.

أهم شيء نحن لدينا قناعة بالوحدة وبانه لازم يبقى اليمن مرفوع الرأس وكذلك قبل ان اغفل هذه النقطة اطالب بلجنة توعية بين الناس والشباب من اجل نبذ الكراهية والفرقة وايجاد التلاحم واصطفافهم من اجل حماية الوحدة والحفاظ عليها من كل جانب فالمندسين موجودين والمحرضين موجودين أيضاً.

يا اخي لا يمكن ان تقوم بمعالجة الامور كلها مرة واحدة فضربتين في الرأس توجع ويجب ان تتم المعالجة بدراسة.. اقول الان قبل ان نتكلم على اي شيء يجب ان تتوقف هذه المظاهر بأي وسيلة وبعد ذلك تكون هناك عقول تبدأ بوضع الحلول.

□ مداخلة: يعني هل نحن امام معالجات امنية ام اقتصادية؟

- امنية أولاً.

- النائب خالد شائف

انا اعتقد ان البحث في اسباب المشاكل والقضايا المطروحة او المعروضة شيء جيد وايجابي وهذا لم يكن بمعزل عن منطقة أو أخرى لأن الموضوع يهمنا جميعاً فنحن نتكلم عن الجمهورية اليمنية ويفترض ان تتم المعالجة في الاطار العام وليس في اطار مديرية او محافظة أو منطقة معينة لانه ستظهر المزيد من الاختلالات اذا لم توجد معالجة شاملة في اطار النظام والقانون واذا كل فرد يريد طرح قضية ويطلب معالجة قضيته بالطريقة التي يريدها هذا يعتبر خطأ فلا بد ان يكون هناك تشخيص للقضايا.. هناك تراكمات لو بحثنا عن اسبابها سنجدها من بعد الاستقلال حتى الان والناس لهم مظالم كثيرة وصل البعض منهم الى حد التصفيات الجسدية والقتل والنهب ولهذا الدولة معنية بإيجاد معالجات انطلاقاً من مسؤوليتها تجاه الكل وعليها ان تضع خطة زمنية محددة لمعالجة القضايا بحسب اولوياتها واهميتها.. ما القضايا التي من المفترض يتم معالجتها فليس كل من لم يجد وظيفة يقول انا اريد وظيفة اواخرج على الوحدة هذا ليس موجود في اي دولة في العالم- الاستقرار والامن هو الذي يساعد على توفير مناخ استثماري وخلق فرص عمل وجذب رؤوس اموال تخلق اكبر قدر من الوظائف.

فالمشاكل التي حصلت في محافظة لحج كان لاعضاء السلطة التنفيذية والسلطات المركزية دور فيها حيث يتم ايكال المعالجة لآخرين اقحموا هذا الوضع وزادوه مأساوية لانهم اقل دراية بما يحصل فاعتقد ان عضو مجلس النواب وعضو المجلس المحلي والشخصيات الفاعلة يجب أن يكونوا من مكونات المعالجة وايضاً يجب أن يكون هناك حس وطني وان يفكر الكل انه يجب ان نكون على استعداد للتعاون فيما بيننا لايجاد آلية واضحة للمعالجات بحيث نعرف من اين نبدأ.. وعندما بدأت القضايا وانا تحدثت سابقاً انه عندما اثيرت قضية المتقاعدين والمنقطعين تفاعلت الدولة معها باعتبارها مطلب شريحة كبيرة من الناس لأن البعض قد ظلم والبعض لم يحصل على حقوقه كاملة وفعلاً تكفلت الدولة واوجدت معالجات لهذا الوضع.. الآن ما هو الشيء الذي له الاولوية للمعالجة؟ ليس بعطف او انتقائية لابد ان يكون هناك تشخيص وبيانات دقيقة عن كل شيء موجود بحيث يكون هناك تقييم ورؤية بتشاور وليس اجتهاداً فكثير من الاشياء يحدث فيها اجتهاد في المعالجة وفي الاخير يتم معرفة أن هذه المعالجات خاطئة لا تأخذ الطابع الحقيقي الذي من المفترض ان يتم لانه الان ليس الكل له حقوق ومطالب وانا تحدثت سابقاً ان ٧٠٪ من الذين يقومون بهذه الاعمال ليس لديهم أية مطالب.. لكن القيادات التي تقوم بالاعمال الفوضوية والتخريبية هذه هي موظفة مع الدولة وتستلم امتيازاتها كاملة.. هناك افراد منقطعين العسكريون هم جزء من اعمال الفوضى والتخريب.. هناك ايضاً مدرسين يتركون اعمالهم ومدارسهم وينخرطون في التخريب وانا تحدثت في هذا الحديث السابق معكم ولم ينشر ليس الكل لديه قضايا.. يفترض ان تطرح القضايا من صاحب القضية نفسه.

وقد تحدثت ايضاً- سابقاً- حول قضية الاراضي وهذه قضية مؤرقة للدولة مازالت بحاجة الى معالجة ولذلك لا تعالج من الاخير وتترك البداية.. الدولة يجب ان تضع خطة لايجاد معالجات لها وقلت ما لم تعالج قضية الاراضي كل فرد يريد ان يطرح قضية ليس لها اي سقف تؤدي الى فرض امر واقع الانفصال ونحن نقول هذا مستحيل بان يتم الرجوع إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م لان هذا سيكون كارثة على اليمن بشكل عام ونحن بعد ثلاثة اشهر سنحتفل بذكرى الوحدة اليمنية ونحن نتراجع الى الخلف بسبب بعض الاصوات التي لديها بعض المطالب وانها تواجه صعوبة ما او فقدت مصالحها وتريد ان تعود وتأسس دولة وتحكم من جديد.

واعتقد ان المعالجة اولاً تحتاج الى ارادة قوية سياسية بدرجة اساسية لايجاد المعالجات وفي حال وجدت تلك الارادة سيكون هناك تفاعل من قبل الفعاليات الموجودة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية ومجلس النواب والاجهزة الاخرى ولابد ان يحس المواطن بتلك المعالجات أنها فعلاً معالجات حقيقية بحيث انك تؤسس للمستقبل وتتعاطى مع القضايا التي تحصل مستقبلاً ولا احد ينكر ان هناك تركة ثقيلة في الجنوب وتركة ثقيلة في الشمال مرت بها البلاد والجمهورية اليمنية.

أنا أقول إذا وجدت إرادة قوية للمعالجات وبحسب الظروف الموجودة في البلد، يجب أن يكون هناك توجه لها، لكن لايمكن ان تتم أي معالجات طالما هناك فساد واختلال وضعف في الأجهزة الإدارية والأمنية.

فالمعالجات يجب أن يواكبها حركة فاعلة من قبل الأجهزة المعنية بحيث تنفذ.. والقاسم المشترك لجميع المواطنين في الجمهورية اليمنية هو الدستور والقانون، فعندما يدرك الناس أنهم يتعاملون وفقاً للنظام والقانون فإنهم يتقبلون ذلك حتى وإن كان هناك ظلم.. فالمساواة في الظلم عدالة.

الأمن هو وجه الدولة وإذا اختل اختلت المنظومة بأكملها لأن جميع أجهزتها مرتبطة بالأمن ..لابد من تفعيل الأداء الأمني بشكل كبير، نحن لدينا مؤسسة أمنية وهي قادرة على حماية الوضع الداخلي من الاعتداءات، وكل ما في الأمر أن هذه الأجهزة بحاجة إلى تفعيل لتنفيذ مهامها، خاصة وهي ليست لعداء المواطن أو إيذائه وإظهار العنجهية وإنما لحماية الأمن والاستقرار في البلاد.

هذه القضايا القائمة الآن سبق ان نبهنا لها قبل ثلاث سنوات وقلنا إذا لم يتم وضع حل جذري لها في وقت مبكر فإنها ستتفاقم وتتطور.

□ مداخلة: هناك تخوف من أن تؤدي ممارسات الفرز المناطقي واستهداف أبناء المناطق الشمالية إلى انفصال حقيقي؟!

- النائب عبدالجليل جازم:

سوف اعطيكم أرقاماً خذوها بعين الاعتبار، ليلة التوقيع على اتفاقية الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية كان يوجد في مؤسسة الدفاع واحد واربعون ألفاً من اخواننا أبناء المحافظات الجنوبية وفي نهاية ٢٠٠٨م وصل عدد المنتسبين منهم في الجيش ١٤٢ ألفاً وفي الأمن ٤٥ ألفاً، لاحظوا كيف تصاعدت الأرقام.

وانزل اسأل المواطن الذي يقوم بالفوضى: ماذا تريد بالضبط؟ تجد أن الذين يسعون للوصول إلى الحكم والكراسي هم قلة فقدوا مصالحهم، لكن اسأل المواطن البسيط لماذا تنجر وراء هذه الفوضى ماذا تريد؟ ستسمع الجواب عفوياً نحن نريد من الدولة فرص عمل.. أنا أريد أن أعلم أولادي.. أواجه متطلبات الحياة.. أنا ما أقدر ادفع ايجار البيت اليوم.. ما أقدر ادفع حق الكهرباء ولا الماء.. أنا بحاجة إلى لقمة عيش.. هنا خذ الجانب الاقتصادي، أما الجانب السياسي المناقض لا يهمه سوى الوصول إلى الكرسي ومن بعدي الطوفان.

□ مداخلة: هناك شكاوى تقول إنه يتم القبض على المشاركين في المظاهرات وهم اطفال، بينما يُغض النظر عن القيادات التي تحركهم وتحرضهم وتقتل بالهوية.

- النائب عبدالجليل :

نعم هناك اختلال في بعض أجهزة الدولة مع احترامي لها برغم الأموال الهائلة التي تنفق عليها، والمفروض أنها تعرف تحركات كل شخص وتضعه تحت المجهر وتعرف كم درجة خطورة

النائب/ زيد طه

المشاكل بدأت بعواطف.. ولم تحسم من أولها

قيادات المحافظة مشغولون بالعمل ضد بعضهم

لابد من تقييم أداء السلطة المحلية ومعاقبة الخارجين على القانون

كل منهم.. وتبدأ بالأهم.

الآن من الصعب ان نمشي بطريقة متوازية.. لذا وكبداية اثبت أنك قادر على فرض الأمن بالقوة وهذا حق اجازته جميع الشرائع السماوية.. يجب أن تطمئن الشعب والعالم انك تسير في الطريق الصحيح لايجاد حلول اقتصادية لبلدك.

لايمكن ان نبدأ بمعالجة الاقتصاد ونحن في هذا الوضع.. أي اقتصاد سوف نتمكن من معالجته وكل يوم تقطع الطرقات وتُحرق المحلات ويُقتل المواطنون بالهوية.. أي شخص في الدنيا لن يجرؤ على دخول هذا البلد ويستثمر فيه إذا ظل الوضع هكذا.. إذاً لابد من تشريع لحماية الجندي اثناء تأدية واجبه وإذا استشهد يجب ان اخصص له ثلاثة أضعاف الراتب ليس كما هو حاصل إذا استشهد الجندي لا تحصل عائلته على نصف الراتب إلا بعد ان تدوخ سبع دوخات.. أيضاً يجب ان أرسخ مبدأً واحداً أن الناس بحاجة إلى عدل، وقوانيننا من أفضل القوانين المعترف بها في الدول العربية كلها وهي بحاجة إلى تفعيل بحيث أن أي مظلوم يستطيع أن يذهب إلى أية محكمة ويقاضي الذي اعتدى عليه أياً كان منصبه.

□ مداخلة: أصلاً أبناء المسئولين متورطون في هذه المسائل.

- النائب عبدالجليل:

نعم نحن بدأنا نتجه إلى القضاء النزيه ولكن باستحياء نتعلم على البسطاء والمساكين.. نحن نريد قضاء ومن يحمي هذه القوانين.. ومن يقف وقفة قوية وراء السلطة التشريعية الأولى في البلاد.. نحن أعضاء مجلس النواب السلطة الأولى والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية نحن السلطات الثلاث التي تحمي وترتكز عليها البلاد.. أولاً نحن كنواب لم نصل إلى الدرجة التي نعرف فيها مقدار القوة التي في أيدينا.. لماذا..؟ لأن هناك متخاذلين داخل المجلس، هناك ضعفاء نفوس وهناك خائفون..

لماذا ترشحت إذا كنت هكذا خائفاً ومتخاذلاً..؟ أنت عندما ترى بجانبك عشرة متخاذلين تتخاذل معهم.. مع مرور الوقت يمر شهر أو أكثر تشعر بنفسك قوياً ولكن مع الأيام تضمحل قليلاً قليلاً حتى تشعر أنك اضعف واحد داخل المجلس.. هذه القوانين إذا لم تنتبه لها القيادات العليا ويقول فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر طبقوا القانون حتى ولو على علي عبدالله صالح عندها لن يستطيع أي شخص أكان وزيراً أو قيادياً عدم الخضوع للقانون.

□ مداخلة: إذاً ما الذي ينقصنا لتطبيق القانون؟

- النائب عبدالجليل جازم:

ينقصنا الإرادة، نحن الآن في وضع خطير جداً الوضع في بعض المناطق الجنوبية أخطر من قضية صعدة بكثير.. قضية صعدة طال الوقت أو قصر شرذمة سوف تنتهي، أما مايتعلق بالجنوب فالإعلام لم يؤد دوره حتى الآن.. ليس عيباً أن أقول للمواطن البسيط اعرف طلباتكم وسوف أضرب بيد من حديد واطبق القوانين وأريد منكم مهلة هنا يحس المواطن أن هناك توجهاً حقيقياً لتطبيق القوانين على الصغير والكبير.. استطيع أن اشكل لجنة تبحث في تداعيات الأزمة من أولها وفعلاً سوف تخرج بنتائج، وسيتحمل أناس محدودون المسؤولية.. ولكن من الذي سيحاسبهم بعد ذلك؟!

□ مداخلة: الآن العناصر الانفصالية تزعم أنها ليست مستفيدة من الوحدة.. بصراحة باعتباركم اعضاء في البرلمان نريد أن تحدثونا عما تحقق خلال فترة انتخابكم «تنموياً وخدمياً» لدوائركم.. وكيف تقيمون ذلك الوضع قبل الوحدة بما هو عليه اليوم؟

- النائب خالد الردفاني:

اعتقد ان هناك كثيراً من الأشخاص يتحدثون بأنه لم يتحقق شيء خلال عهد الوحدة المباركة.. وأنا أقول إذا كان المتكلم مجنوناً فإن المستمع عاقل ويفهم.. وقد تحدثت في فترة سابقة وقلت ان اعادة تحقيق الوحدة تعتبر أكبر مكسب، بل انها أكبر تصالح بين أبناء الشعب لأنها جبت ما قبلها والذين يتحدثون اليوم لايتكلمون عن الظلم الذي حدث في الفترة الماضية، لأن البعض منهم كان سبباً فيه.. ونحن حريصون ألا نعود إلى الماضي لنبش الجراح لأنها ستنتج مساوئ أكثر وأتمنى ممن يتحدث عن الظلم ألا يكون قد ظلم الناس في الفترة السابقة.. وأن يتحدث عن الظلم وهو فعلاً يعاني من مظلمة معينة، لكن لا يحق لكل من وقع عليه ظلم ان يحمل الوحدة السبب ويطالب بانفصال.. ففي حال حدث انفصال- لاسمح الله- فأتوقع أن الظلم سيتضاعف ويعم الجميع مثل ماحصل في السابق، وهذا ما يفترض أن نتجنبه ونرفضه.

والآن ونحن قريبون من الذكرى العشرين للوحدة المباركة فمن يتحدث عن عدم وجود انجازات في عهدها فإنه لايدري عن الماضي شيئاً خصوصاً وان معظم الذين يقولون هذا الكلام كانت اعمارهم لاتزيد عن العشر سنوات أو انه وُلد في عهد الوحدة.. لذا فهو لايفقه شيئاً لا عن الماضي ولا الحاضر وتقييمه هو عبارة عن نظرة قصيرة لأنه لايدرك شيئاً.. لا أقول ان المحافظات الجنوبية فقط كانت محرومة قبل الوحدة فيما يتعلق بعملية التنمية ولكن حتى المحافظات الشمالية ومعظم الخير الموجود حالياً هو بفضل الوحدة لذلك نقول ونؤكد ان خير الوحدة جاء وعم اليمن شماله وجنوبه رغم وجود تمييز في عدد المشاريع بين محافظة واخرى.. مع ذلك نقول ان ما تحقق في عهد الوحدة وخلال هذه الفترة القصيرة لايمكن ان يقارن بما قبلها.. ومن المفترض أن نركز الآن على التنمية لنعوض تلك المناطق والبلد من الحرمان الذي كان حاصلاً في الفترات السابقة..

أما فيما يتعلق بما تحقق في عهد الوحدة فهناك أشياء كثيرة تحققت وإذا وجدت نية صادقة لمتابعة المشاريع المتعثرة فإنه خلال خمس سنوات سيتم الانتهاء من جميع مشاريع الخدمات الأساسية والبنية التحتية التي يحتاجها المواطن.. وما يعيب هو المشاريع المتعثرة التي تصيب الناس بنوع من الاحباط سواءً أعضاء مجلس النواب أو المواطنين.. فكل هؤلاء يطالبون الدولة معالجة تعثر تلك المشاريع بصورة سريعة والانتهاء من مشاكلها، مالم فإن المواطن سيظل يعلق بان هذه المشاريع وهمية ولن تستطيع الدولة ان تعالجها وأنها غير جادة في انشائها.. ونتمنى في فترة قادمة ان نلتقي مع الصحيفة لنتحدث عن الانجازات التي تحققت في محافظة لحج ومختلف مديرياتها خلال عهد الوحدة.. نتحدث عنها بالأرقام والمناطق التي استفادت منها بحيث نضعها أمام الرأي العام وأمام المواطن وأمام من يدعون عدم تحقق شيء حتى نستطيع أن نقيم ونقارن الفترة الحالية بالماضية..

وخلاصة القول: إن ما تحقق هو بفضل الله ثم خير الوحدة اليمنية المباركة وهو عمل لانمن به لأنه واجب على الدولة تجاه مواطنيها.

- النائب زيدطه:

فيما يتعلق بما تم انجازه من مشاريع خدمية وتنموية فإنه لايقارن بما كان موجوداً في المديريات قبل الوحدة.. فالمشاريع كبيرة وكثيرة وعلى سبيل المثال: مشروع مياه طور الباحة الذي هو في طريقه للانجاز بما يساوي مليارين وثمانمائة مليون على ثلاث مراحل من الرباع إلى دار القديمي إلى الصميدة ثم إلى طور الباحة، وكذلك صارت المدارس تنتشر في مختلف المديريات والقرى، وكلية التربية التي أُنشئت في طور الباحة وكذلك المعهد التقني الصناعي في طور الباحة والذي يضم أربع مديريات، القبيطة والمقاطرة وطور الباحة «والمضاربة» أما في جانب الطرقات: فمن ذلك طريق الأعروق طور الباحة وطريق المقاطرة طور الباحة المضاربة وعمران باب المندب.. إلى جانب المستشفيات في طور الباحة والمضاربة والعارة.. أيضاً فخامة الرئيس قبل ستة أشهر صرف سيارات اسعاف لهذه المستشفيات و٢٠٠ قارب صيد للصيادين إلى جانب القوارب التي صرفت في الفترة السابقة والتي يصل عددها إلى ٤٠٠ قارب.. بالإضافة إلى وجود وحدات صحية في مختلف القرى.. والآن العمل جارٍ في كثير من المشاريع الخدمية منها مشروع مياه الشط، كما أن الكهرباء دخلت كافة قرى طور الباحة وقد وصلت المحطة الرئيسة التي سيمدونها إلى القرى.. وقد حوّل الأخ الرئيس خمسة مولدات لبعض قرى طور الباحة والمضاربة والقرى الجبلية، ومع ذلك لدينا كثير من المشاريع المتعثرة في طور الباحة منها المدارس وقد حصلنا هذا العام على موافقة ادرجت ضمن البرنامج الاستثماري ويجري الآن متابعتها.. والمشكلة تكمن في تعدد المقاولين أما المشاريع فهي كثيرة ونظراً لتأخر تنفيذها فإن تكلفة تنفيذها ترتفع مما يؤدي إلى تعثرها.. وعدم محاسبة المقاولين أو مصادرة الضمان الذي يقدمه المقاول لتنفيذ أي مشروع خلال الفترة المحددة في الاتفاق وكذا الجودة إذا لم يكن بحسب المواصفات المطلوبة.

تلك بعض من المشاريع وهي بحاجة إلى حصر لتقديمها بصورة أوضح وبالأرقام خاصة وتكلفتها بالمليارات.. هذا ما تم ولايزال العمل والتخطيط جارياً..

- النائب عبدالجليل جازم:

في الحقيقة الانجازات كبيرة جداً لكن هناك في المقابل سلبيات حطمت قيمة تلك الانجازات منها على سبيل المثال بعد حرب الانفصال إصدار الأخ رئيس الجمهورية قرار العفو العام لكن القائمين على تطبيقه لم يطبقوه بالشكل الصحيح.. مما افرز تراكمات أوصلتنا إلى أن يتنكروا لكل الانجازات الموجودة وأنا اذكر امثال هؤلاء بأن يعودوا بالذاكرة إلى الستينيات كم مجاميع وآلاف مؤلفة من الشمال والجنوب ناضلوا سوياً في معارك وطنية واحدة انتصاراً لأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر لأن الذي فرقنا هو الاستعمار وبعد ذلك نزح الآلاف من الجنوب إلى الشمال وأتحدى أي شخص ان يقول انه في يوم من الأيام حصل التعامل معه بتفرقة من اخوانه في الشمال، وأنا أوجه لهم عتاباً إذا كان معهم مشكلة مع النظام لماذا يرهبون المواطن الذي يبحث عن رزق.. إذا كان النظام أخطأ فإن الأنظمة والحكومات تتغير، وتبقى الشعوب والأوطان؟! لماذا تعادون الوحدة والمواطن ما الذي فعله المواطن صاحب المحل أو العامل أو الموظف البسيط.. أنا سوف أسألهم سؤالاً: كم من أبنائنا في المحافظات الجنوبية استفادوا من فرص عمل في مشاريع قامت بجهد القطاع الخاص داخل المناطق الجنوبية..

المنجزات الحقيقية في مديرية القبيطة تختلف تماماً لأن جزءاً من المديرية كان في نطاق تعز والآن جزء يتبع محافظة لحج ومع ذلك مازلنا مظلومين وأنتم تعرفون انه بعد حرب ٩٤م توجهت الدولة بميزانيتها كاملة لإعمار عواصم المحافظات الكبيرة واغفلت كثيراً من المناطق التي كان من المفترض الاهتمام بها.. وكان المفروض من الدولة قبل أي شيء ان تبدأ بشق الطرقات التي تخترق المديريات وتربط بعضها ببعض، الأمر الذي كان سيلغي الشتات السكاني الهائل الذي يصل إلى ١٤٠ ألف تشتت سكاني «تجمع سكني» بمعنى إيصال الطريق كان سيبدأ بعمل تجمعات سكانية صغيرة بجانب الطريق وسيسهل ذلك وصول الخدمات لهم إضافة إلى اننا سنحافظ على الأرض الزراعية الموجودة في الجبال، كما أن تكلفة ايصال التيار الكهربائي إلى المنازل يكلف بالمتوسط بحدود ١٤٠ ألف ريال مقابل الأعمدة والاسمنت.. ونحن لدينا ٨٧ مدرسة في مديرية القبيطة، تحوي ٣٠ ألف طالب وطالبة منهم تقريباً ٢٠٠٠ طالب في الإعدادية و١٧٠٠ ثانوية والبقية يندرجون في الابتدائي.. هؤلاء الطلاب يقوم بتعليمهم ٢٢٠٠ مدرس ومدرسة مع ذلك نعاني عجزاً في التخصصات بحدود ١٤٠ مدرساً للغة الانجليزية والرياضيات والكيمياء والفيزياء.

للأمانة أقول إن المنطقة المظلومة هي كرش مديرية القبيطة تتوزع إلى ثلاث دوائر والحمد لله جاء عام ٢٠٠٣م لم يكن لدينا حتى نصف متر من الطريق المسفلتة.. اليوم الطريق بدأت تشق إلى المديرية اتمنى أن تمتد حتى تخرج الى مديريات طور الباحة والحوطة وتبن، أما فيما يتعلق بالكهرباء فهي تغطي مديرية القبيطة.. بما فيها كرش..

وأؤكد ان كرش ينقصها الكثير من المشاريع الخدمية الأساسية وأبناؤها حرموا في العهد الشمولي ونتمنى ألا يحرموا في عهد الوحدة والاتجاه إلى التعليم الفني والمهني هو بداية الانطلاق الصحيح للتنمية.

أما المشاريع المتعثرة.. فهناك مشروع كلف الدولة حوالي ٤ ملايين دولار وهو مساعدة من اليابان محسوبة علينا نفذ بئران ثم مرحلتان للضخ، بعدها نفذت الهيئة العامة لمياه الريف المرحلة ٣، ٤، ٥، ٦ ومجموع تكاليف المشروع اصبحت حوالي مليار ومائتي مليون وبقت الأشياء البسيطة تكلف من عشرين إلى ثلاثين مليون ريال، لكن هذا اهمال محسوب على وزارة المياه والهيئة العامة لمياه الريف.. وهناك ٧ مستوصفات أستطيع أن احولها إلى مستشفيات ريفية.

مشكلتنا أننا لانعرف كيف نطالب بحقوقنا.. فإذا أخطأت الأجهزة التنفيذية من حقنا ان نخرج نتظاهر ضد مدير الأمن ضد المحافظ نسمع صوتنا للقيادة العليا أن هؤلاء المسؤولين سيئون ولا نريدهم ونطالب بتغييرهم.. لكن الحاصل عكس ذلك المتظاهر لا تدري ماذا يريد للاسف يخرج للفوضى والتكسير، يخرج يعمل فوضى ويكسر..

- النائب زيد طه :

تلك المشاكل بدأت بعواطف ولم تُحسم من أولها، وكان لابد من الجلوس مع الناس ومعرفة مشاكلهم ومعالجتها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الصارمة للحل أو معاقبة المخالفين.. ومع ذلك نقول لابد من تقييم أداء السلطة المحلية ومعاقبة الخارجين على القانون الذين أحرقوا ممتلكات الناس، كما يجب توحيد قيادات المحافظات وهذا موضوع مهم جداً، يعني يكونون على كلمة واحدة لتكون لهم هيبة عند الناس ويستطيعون تسيير الأمور، لكن كل واحد يشتغل ضد الآخر..

- النائب عبدالجليل:

بشكل عام أكبر غلطة اتخذت هي انتخابات المحافظين لأن انتخاب المحافظين ووضعهم تحت سيطرة قانون المجلس المحلي أضعف القيادة التنفيذية تماماً.□